



الديوان العام للمحاسبة
GENERAL COURT OF AUDIT

مراجعة ذات أثر

تقرير نتائج أعمال المراجعة للعام المالي 2024م



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه



سنخفف الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وسنوسع دائرة الخدمات الإلكترونية، وسنعتمد الشفافية والمحاسبة الفورية.

نلتزم أمامكم أن نكون من أفضل دول العالم في الأداء الحكومي الفعال لخدمة المواطنين، ومما سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعًا، مزدهرة قوية، تقوم على سواعد أبنائها وبناتها.



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه



أخاطب الوزراء والمسؤولين في مواقعهم كافة أننا جميعاً في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا وقد وجهنا بمراجعة الأنظمة والأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين.

حول هذا التقرير



أُعد هذا التقرير وفق منهجية تركز على الموضوعية والشفافية، مع تقديم معلومات تعكس الجهود المهنية التي بذلها الديوان ومرثياته بشأن الموضوعات الحيوية. ويبرز التقرير التزام الديوان بتقديم حلول عملية تدعم تحسين الأداء العام وتعزز مبدأ الإفصاح، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.

ويُرحب الديوان العام للمحاسبة بمقترحات ومرئيات أصحاب المصلحة التي تُساهم في تحسين وتطوير تقاريره المستقبلية، إيمانًا منه بأهمية التعاون لتعزيز الأثر الإيجابي. ويمكن التواصل مع الديوان عبر البريد الإلكتروني: gca@gca.gov.sa

يستعرض هذا التقرير نتائج أعمال المراجعة الصادرة عن الديوان العام للمحاسبة للعام المالي 1445/1446 هـ (2024م) وأبرز أنشطته، ويسلط الضوء على دوره في تعزيز الكفاءة المالية، وتحسين الأداء العام للجهات المشمولة بالمراجعة. يأتي هذا التقرير تأكيدًا على التزام الديوان العام للمحاسبة بمسؤولياته في دعم مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يضمن الحفاظ على المال العام وحسن استعماله واستغلاله.

جدول محتويات التقرير

تمهيد 12

أولاً

1

الملخص التنفيذي 15

ثانياً

2

عن الديوان 25

ثالثاً

3

نظرة عامة 41

رابعاً

4

نتائج أعمال المراجعة 51

تعريف المصطلحات والاختصارات

يقصد بالعبارات والمصطلحات الواردة في هذا التقرير المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

الديوان

الديوان العام للمحاسبة.

الجهة المشمولة بالمراجعة

الجهة التي تخضع لرقابة الديوان وفقاً لنظامه.

شامل

منظومة المراجعة الرقمية.

الميزانية

بنود تفصيلية توضح تقديرات الإيرادات الحكومية ونفقاتها خلال السنة المالية المقبلة.

الحساب الشهري

تقرير يشمل المنصرف الفعلي على البنود من اعتمادات الميزانية والإيراد والحسابات الوسيطة.

الحساب الختامي

تقرير تجميعي للحسابات الشهرية بإجمالي النفقات والإيرادات على مستوى الجهات الحكومية شاملاً جميع الإيضاحات والجداول التفصيلية والتكميلية.

أساس الاستحقاق المحاسبي

الأساس المحاسبي الذي تُثبت بموجبه المعاملات والأحداث الأخرى عند حدوثها، وليس عند استلام أو دفع النقد أو الأموال المماثلة فحسب.

القوائم المالية

قائمة المركز المالي، وقائمة الأداء المالي، وقائمة التغيرات في صافي الأصول، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات ذات العلاقة.

شهد الديوان تحولًا فارقًا في مسيرة تطوير أعماله؛ فلم تعد المنهجيات الحديثة — من تقنيات وأدوات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والتحليل المتقدم — مجرد أدوات مساندة، بل غدت ركائز استراتيجية متجذرة في مختلف مستويات أعمال الديوان، تُوجّه رؤيته، وتدعم استراتيجيته، وتُثري قدرته على خلق أثر مهني عميق في الأداء الحكومي وجودة الخدمات العامة.

وواصل الديوان أداء دوره بوصفه ممكنًا وطنيًا لكفاءة وجاهزية القطاع العام، يعزز من الشفافية، والمساءلة، ويستشرف المستقبل، واضعًا بذلك معيارًا وطنيًا جديدًا للمراجعة ذات الأثر، ولرقابة قادرة على صنع قيمة مستدامة تتجاوز حدود العام المالي إلى أثر مستدام عبر الأعوام.

ولم يقتصر هذا التحول على تطوير أدوات الديوان؛ بل أصبح محركًا رئيسًا لتحسين أداء الجهات الحكومية، وتسريع وتيرة التطوير، ورفع جاهزيتها التشغيلية، وترسيخ ثقافة الامتثال المالي، والممارسات المثلى في الحوكمة.

ومن خلال نتائجه المهنية الدقيقة، أسهم الديوان في تعزيز جودة الإنفاق العام، ومعالجة الفجوات، ودعم متخذي القرار ببيانات أكثر موثوقية واتساعًا.

وقد انعكس هذا التحول في الحضور الدولي للمملكة، حيث نال الديوان جائزة المستقبل من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) نظير النقلة النوعية التي حققها في أعمال المراجعة والإسهامات النوعية البارزة للديوان في المجتمع الدولي، وتوجت

المملكة برئاسة المنظمة ابتداءً من عام (2031م)؛ تأكيدًا لمكانتها الريادية في تطوير وإثراء العمل الرقابي والمحاسبي والمهني، وقدرتها على صياغة نموذج وطني يستجيب لاحتياجات اليوم، ويتطلع بثقة إلى تحديات الغد.

وبهذه المناسبة، يُشرفني أن أرفع — باسمي واسم زملائي وزميلاتي في الديوان العام للمحاسبة — أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء — حفظهما الله — على كريم دعمهما لرحلة التحول التي يقودها الديوان، والتي مكّنته من أداء رسالته بمهنية عالية تُسهم في الحفاظ على المال العام.

والله الموفق،

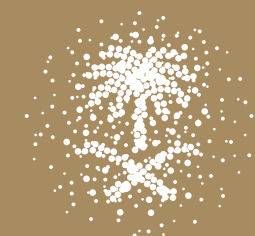
رئيس الديوان العام للمحاسبة

د. حسام بن عبدالمحسن العنقري



يقدم هذا القسم ملخصاً تنفيذياً عن نتائج أعمال المراجعة التي نفذها الديوان على الجهات المشمولة بمراجعته خلال العام المالي 1446/1445 هـ (2024م).

أولاً الملخص التنفيذي



وفيما يأتي نبذة عن نتائج أعمال المراجعة والموضوعات التي يغطيها التقرير:

1

أولاً: تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية



8
قطاعات



134
مهمة



3687
نتيجة



شملت المراجعة تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية، من خلال مراجعة مستندات المصروفات والإيرادات، والسجلات والحسابات الشهرية، والتقارير والحسابات الختامية، الحسابات والسجلات والمستندات، والتحقق من مدى الالتزام باعتمادات الميزانية العامة للدولة، وتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية.



نتائج أعمال المراجعة



يقدم هذا التقرير أبرز نتائج أعمال المراجعة التي نفذها الديوان خلال العام المالي 1445/1446 هـ (2024م)، متضمناً أبرز الحالات التي واجهتها بعض القطاعات في الالتزام بأحكام الميزانية، وتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية، وتعزيز حسن استعمال أموال الدولة واستغلالها والمحافظة عليها. وقد قدم الديوان مجموعة من التوصيات لمعالجة التحديات التي تم تحديدها، بهدف ضمان استدامة كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي.

عن الديوان



يُعد الديوان الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في المملكة، ويمارس الديوان اختصاصاته وفقاً لنظامه، وبموجب ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات، ويتولى مهام الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها، ويرتبط الديوان مباشرة بالملك، ويعين رئيسه بأمر ملكي، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري.

نظرة عامة



يسعى الديوان إلى ترسيخ دوره الريادي وتحقيق الأثر من خلال تقديم مراجعات ذات قيمة مضافة وتوصيات بناءة تشمل دراسة البُعد الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي.

ويستعرض هذا التقرير موضوعات أعمال المراجعة التي نفذها الديوان خلال العام المالي 1445/1446 هـ (2024م)، وحالة النتائج المرتبطة بها، والقيمة المضافة لنتائج أعمال المراجعة. كما يستعرض هذا التقرير بيانات المحافظة على المال العام المتمثلة في الأثر المالي لأعمال المراجعة للعام المالي (2024م)، مع بيان الأثر الاقتصادي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل.

ثانياً:

تقييم كفاءة وفعالية إدارة الأصول الحكومية



شملت المراجعة تقييم أداء كفاءة وفعالية إدارة الأصول العقارية الحكومية من خلال فحص آليات إدارة الأصول العقارية والتأكد من حسن استغلالها والتحقق من معايير جودة إدارة المرافق الحكومية والاستفادة منها وتقييم فعالية إجراءات التشغيل والصيانة.

8
قطاعات



72
مهمة



465
نتيجة



48%
نتيجة مغلقة



ثالثاً:

مراجعة أداء عدد من مرافق الرعاية الصحية الأولية



شملت المراجعة تقييم أداء كفاءة وفعالية خدمات الرعاية الصحية من خلال التحقق من مستوى تقييم أداء تقديم الخدمات الصحية والرعاية الأولية في المرافق الصحية، وتحديد الفجوات التشغيلية والتنظيمية والتأكد من جاهزية المستلزمات الطبية والمرافق الصحية وتقييم كفاءة التحصيل المالي للإيرادات الخدمات الصحية.

4
قطاعات



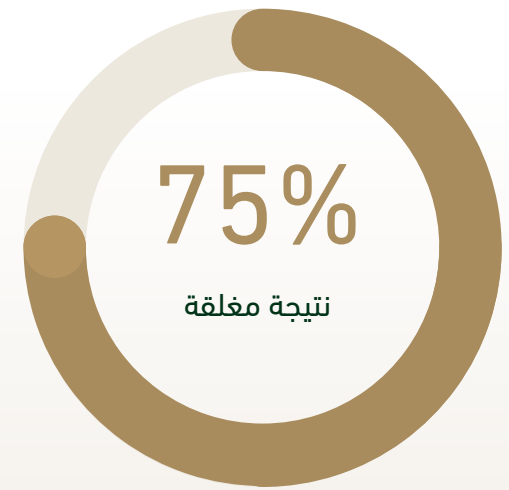
34
مهمة



259
نتيجة



75%
نتيجة مغلقة



رابعاً:

4

مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية



شملت المراجعة تقييم أداء كفاءة وفعالية خدمات التنمية الاجتماعية من حيث مستوى كفاءة جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة وآليات تقديم الدعم وكفاءة العمليات، والتحقق من كفاءة المنتجات التمويلية الداعمة وفحص الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة والتحقق من كفاءة تمكين اندماجهم في سوق العمل.

3
قطاعات



36
مهمة



185
نتيجة



42%

نتيجة مغلقة

خامساً:

5

مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



5
قطاعات



22
مهمة



128
نتيجة



65%

نتيجة مغلقة

6

سادساً:

الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص



شملت المراجعة الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص، من خلال فحص آليات التخطيط والتنسيق لمشاريع التخصيص، والتحقق من آليات الإشراف لضمان تنفيذ المشاريع وفق المستهدفات التشغيلية والمالية.

6
قطاعات



18
مهمة



134
نتيجة



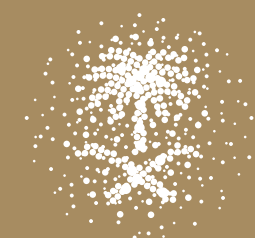
84%

نتيجة مغلقة



يقدم هذا القسم نظرة عامة عن الديوان،
واختصاصاته، مع تسليط الضوء على الممكّنات
التي تدعم أدائه.

ثانياً عن الديوان



أعمال الديوان الأساسية

يقوم الديوان بممارسة دوره الأصيل في المراجعة المالية، ومراجعة الالتزام، ومراجعة الأداء، ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال مباشرة اختصاصاته وفقاً لنظامه، وبموجب ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات. ويلتزم الديوان باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة التامة على أسرار الجهات التي يقوم بمراجعتها. وتشمل المهام والأنشطة والأدوار التي يمارسها الديوان الآتي:

- يختص بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة، ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.
- يتحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحققاتها من أموال وأعيان وخدمات قد أدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية، وأن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية، وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والمحاسبية النافذة.
- يتحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصت من أجلها من قبل الجهة المختصة، وأن لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها، ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصت من أجلها.
- يتحقق من أن كل جهة من الجهات المشمولة بالمراجعة تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص، تطبيقاً كاملاً، وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.
- يراقب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يكفل تحقيق الشفافية والمساءلة والفاعلية.
- يراقب تنفيذ مشاريع التخصيص في كافة مراحله، مع الإشراف والمتابعة المستمرة والمباشرة لذلك.
- يتابع الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة؛ للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة، وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.



اختصاصات الديوان واستقلاله

الديوان هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في المملكة، ويرتبط الديوان مباشرة بالملك، ويعين رئيسه بأمر ملكي، ويتمتع الديوان بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري لأعماله عن غيره من الأجهزة التنفيذية والرقابية؛ وفقاً للمادة (الأولى) من نظام الديوان الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1391/2/11هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/178) وتاريخ 1441/12/2هـ. وتشمل الآليات المستقلة للديوان استقلالية عمليات تعيين أو إعفاء رئيس الديوان، ومراجعة الميزانية السنوية للديوان، وتأمين موارده البشرية والمادية والنقدية عن السلطة التنفيذية.

يمتد تاريخ الديوان عبر أربع مراحل رئيسية...

2016 - حتى الآن

4

في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - شهد الديوان العام للمحاسبة نقلة نوعية، إذ بدأ منذ عام 2016 تنفيذ مبادرات تطويرية مهدت لتحول جوهري في هيكله وأعماله. وفي عام 2019 صدر الأمر الملكي رقم (أ/473) وتاريخ 1440/12/29 هـ الموافق (2019/8/30 م) بتغيير مسمى «ديوان المراقبة العام» إلى «الديوان العام للمحاسبة» ثم صدر في عام 2020 المرسوم الملكي رقم (م/178) وتاريخه 1441/12/2 هـ الموافق (2020/7/22 م) الذي نص على ارتباط الديوان مباشرة بالملك وتمتعه بالاستقلال المالي والإداري. ويأتي ذلك انسجاماً مع رؤية السعودية 2030.

1971 - 2015

3

في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله)، صدر نظام «ديوان المراقبة العامة» بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1391/2/11 هـ (1971/4/7 م)، ليصبح جهازاً مستقلاً مرتبطاً برئيس مجلس الوزراء وفقاً للمادة الأولى من النظام.

1971 - 1953

2

مع صدور نظام مجلس الوزراء في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) بتاريخ 1373/7/12 هـ (1954/3/17 م)، أعيد تنظيم «ديوان المحاسبات» وتم ربطه بديوان مجلس الوزراء مع تغيير اسمه إلى «شعبة مراقبة حسابات الدولة».

1926 - 1953

1

تعود نشأة الديوان إلى عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (طيب الله ثراه)، حيث تضمن النظام (التعليمات) نصوصاً تقضي بإنشاء «ديوان المحاسبات»، ومقره في مكة المكرمة.

الجهات المشمولة بمراجعة الديوان

الجهات المشمولة برقابة الديوان وفقاً للمادة (التاسعة) من نظامه:

- جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها.
- المؤسسات العامة والإدارات الأخرى ذات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءاً من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار.
- كل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح على أن تتم الرقابة عليها وفق تنظيم خاص يعده الديوان ويصدر به أمر ملكي يحدد فيه مدى هذه الرقابة بحيث تتناسب مع طبيعة عملها ومدى علاقتها المالية بالدولة وبحيث لا يعرقل نشاطها.
- كل هيئة يكلف الديوان بمراقبة حساباتها بأمر من الملك.
- البلديات وإدارات العيون ومصالح المياه.

أنواع المراجعة التي ينفذها الديوان

يقوم الديوان بأعمال المراجعة (المراجعة المالية والالتزام، ومراجعة الأداء)، بهدف ضمان التحقق من تطبيق الأنظمة اللوائح المالية والمحاسبية، وتحقيق الاستخدام الأمثل لأموال الدولة وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية.

إن أعمال المراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الديوان، وفقاً للمعايير الدولية، توفر تأكيداً معقولاً أو محدوداً حسب طبيعة مهام المراجعة، ولا توفر تأكيداً مطلقاً. وفي بعض الحالات، يتم تضمين التقرير عن الحقائق المكتشفة دون إبداء أي نوع من التأكيد.

كما تتضمن تقارير الديوان النتائج والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بأهداف المراجعة المحددة وفق معايير وآليات تصميم برامج المراجعة والتي تشمل الحصول على مدخلات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين، من خلال التعاون والتكامل مع الجهات المعنية.

مراجعة الأداء

تعد أعمال مراجعة الأداء من المهام الرئيسية التي يتولاها الديوان، وتركز على التحقق من قيام الجهات المشمولة بالمراجعة باستخدام مواردها بما يتوافق مع مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية، ومدى تحقيقها للأهداف المخططة والنتائج المستهدفة، وذلك من خلال مراجعة السياسات والبرامج والأنشطة. ويسعى الديوان من خلالها إلى تعزيز المساءلة والشفافية في أداء الجهات المشمولة بمراجعته.

ويتم تحديد موضوعات المراجعة بناءً على تحليل المخاطر والبيانات المتاحة، والاستناد على الحكم المهني خلال مرحلة التخطيط، وتوجيه جهود المراجعة نحو السياسات والبرامج والأنشطة ذات الأهمية، خصوصاً تلك التي يخصص لها إنفاق حكومي مؤثر أو ترتبط بمستهدفات التنمية الوطنية أو تنعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين.

المراجعة المالية والالتزام

تعد أعمال المراجعة المالية والالتزام من المهام الرئيسية التي يتولاها الديوان، ويسعى من خلالها إلى تعزيز المساءلة والشفافية في العمليات المالية للجهات المشمولة بمراجعته، ودعم التزامها بالأنظمة واللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات المالية والمحاسبية.

وتستند منهجية الديوان في أعمال المراجعة المالية والالتزام إلى المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، ويعمل بها وفق مفهوم الأهمية النسبية، إذ توجه جهود المراجعة فيه إلى مكامن الخطر المتوقع اشتغالها على تحريفات جوهرية، كما يراجع الديوان التزام الجهات المشمولة بمراجعته بالأنظمة واللوائح السارية على تلك الجهات ذات الأثر المالي.

تقارير الديوان

تختلف طبيعة التقارير التي يصدرها الديوان باختلاف الأحكام النظامية الموجبة لها، إضافةً إلى التقارير التي تُعدّ وفق أفضل الممارسات العالمية. وتستهدف هذه التقارير أصحاب العلاقة بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة والالتزام ودعم متخذي القرار. كما أن بعض هذه التقارير قد ينتهي إلى إصدار مواد نظامية جديدة تخدم الصالح العام، وتشمل:

1 تقارير يتم إصدارها على مستوى وطني

- تقرير نتائج المراجعة المالية والالتزام والأداء.
- تقرير إنجازات الديوان ونشاطاته.

2 تقارير يتم إرسالها للجهات المشمولة بالمراجعة

- تقارير نتائج المراجعة المالية والالتزام الخاصة بالجهة محل المراجعة.
- تقارير نتائج مراجعة الأداء الخاصة بالجهة محل المراجعة.

3 تقارير أخرى

- تقارير عامة أو خاصة بموضوع معين أو قضية معينة.
- تقارير لمجالس المناطق.

قيادات الديوان



رئيس الديوان العام للمحاسبة
د.حسام بن عبدالمحسن العنقري



النائب التنفيذي للخدمات المؤسسية
مدير عام المركز السعودي للمراجعة المالية
والرقابة على الأداء

أ.طارق بن أحمد الجريفي



مستشار معالي الرئيس
النائب التنفيذي للرقابة على الأداء

أ.عبدالعزیز بن سعود المطوع



النائب التنفيذي
للمراجعة المالية والالتزام

أ.لما بنت عبدالعزيز الحمادي



مستشار معالي الرئيس

أ.أيحيى بن إبراهيم الحسني



المشرف العام
على المراجعة الداخلية والأداء المهني

د.هيفة بنت منديل المنديل



النائب التنفيذي
للتخطيط والتطوير

أ.حازم بن سعد القثامي



التوجهات الاستراتيجية

منظومة الحوكمة

الرؤية

ريادة وتميز في المراجعة للقطاع العام.



الرسالة

نقدم رأياً مستقلاً وموثوقاً للقيادة ونعزز الشفافية والمساءلة، ونركز على المعايير المهنية الدولية والقدرات الوطنية المتخصصة والحلول الرقمية المبتكرة.



القيم

الاستقلالية، المهنية، الشفافية والتكامل.



المحاور الاستراتيجية

مراجعة ذات أثر



1

تميز مؤسسي ورقمي



2

تعاون وتكامل فعال



3

يسعى الديوان العام للمحاسبة من خلال توجهاته الاستراتيجية إلى ترسيخ دوره في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة المال العام، وتركز الاستراتيجية على تحقيق الأثر من خلال تقديم مراجعات ذات قيمة مضافة، تدعم الجهات المشمولة بالمراجعة في تحسين عملياتها وتطوير ممارسات الحوكمة لديها.

كما يعمل الديوان على تبني الابتكار المؤسسي والرقمي لتحقيق أهدافه، بالاستفادة من التقنيات الحديثة وتنمية الكفاءات البشرية، مما يضمن استدامة الأداء المؤسسي ورفع كفاءته. ويسعى الديوان أيضًا إلى تعزيز التعاون المشترك وتطوير تعاون فعال على المستوى المحلي والدولي، بما يتيح تبادل المعرفة والخبرات لتحقيق الأهداف المشتركة وخلق أثر إيجابي مستدام.

من خلال هذه الجهود، يعزز الديوان قدرته على تقديم تقارير دقيقة وشاملة تدعم صنع القرار في تحسين أداء القطاع العام، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

مكتب الحوكمة والمخاطر والالتزام

يقوم مكتب الحوكمة والمخاطر والالتزام بمهام شاملة على مستوى الديوان لضمان جودة أعماله، بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية للديوان من خلال إعداد وتحديث سياسات وإجراءات الحوكمة والمخاطر والالتزام، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح ومصفوفة الصلاحيات ذات العلاقة، وتقديم المشورة والدعم الفني لتلبية متطلبات الأعمال. ويتبع الديوان أفضل الممارسات الرائدة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام وبما يتوافق مع معايير (ISO 37000) و(ISO 31000) و(ISO 37301)، كما عمل الديوان على توثيق إجراءات العمل لتمكين منسوبيه من تنفيذ الأعمال بكفاءة وفعالية عالية ووفق معايير معرفة.

الإدارة العامة للمراجعة الداخلية

تتولى الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بشكل مباشر مراجعة جميع العمليات المالية والإدارية لضمان دقتها وسلامتها، ويشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وفق المسؤوليات الموكلة إلى الأفراد والإدارات المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة جودة الأداء المهني لقطاعات وفرق عمل الديوان. يساهم هذا النهج في تعزيز تحقيق الأهداف المرجوة والالتزام التام بالأنظمة واللوائح المعمول بها، مما يرسخ الشفافية والمساءلة في جميع جوانب العمل.

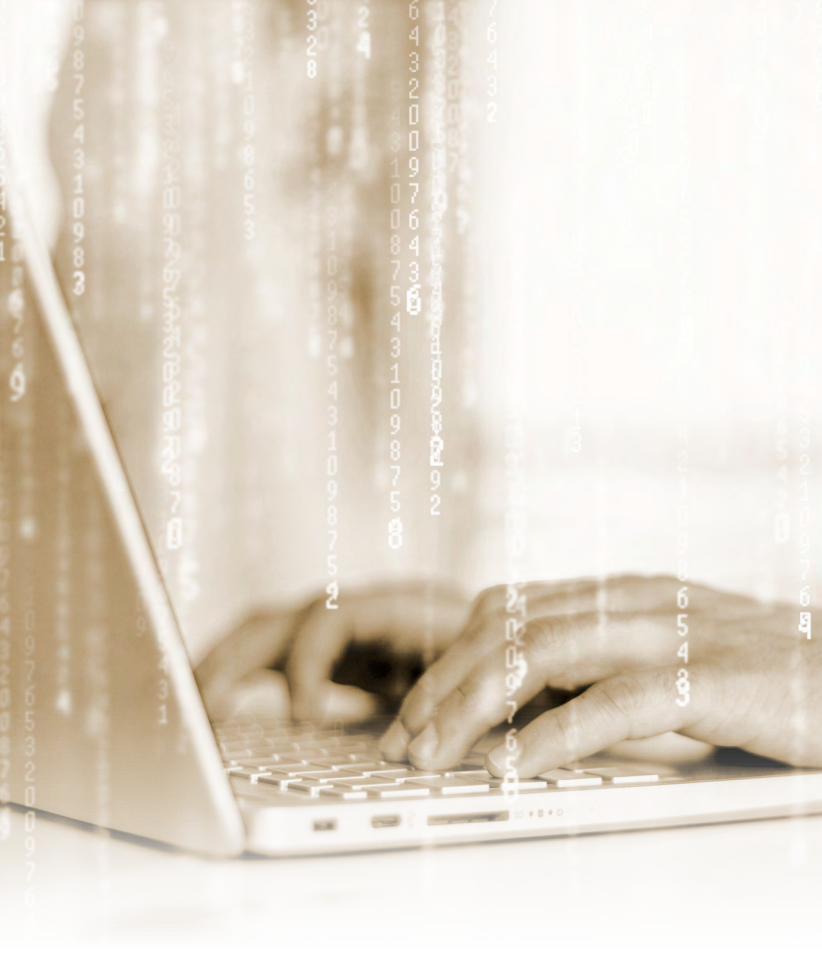
يتبع الديوان نموذجًا يضمن وجود هياكل وإجراءات وحوكمة متكاملة تعزز من الشفافية والمساءلة، حيث يهدف هذا النموذج إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات مع وضع اعتبار عالي لإدارة ودراسة المخاطر المؤسسية بكفاءة والتقليل من أثرها، بما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للديوان. يوضح النموذج أدناه الآلية التي يعتمد عليها الديوان في إدارة المخاطر وضمان التزام جميع الأطراف المعنية بمتطلبات الحوكمة الفعالة.

فرق عمل الديوان

المسؤولية عن تنفيذ أعمال المراجعة

تعد فرق عمل الديوان المسؤولة عن تنفيذ أعمال المراجعة خط الدفاع الأول للديوان، حيث تقوم بتنفيذ الأعمال التشغيلية الرئيسية بما يتماشى مع قيم الديوان والمعايير المهنية المعتمدة. ويلتزم أعضاء الفرق بالسياسات والإجراءات الخاصة بالديوان ومدونة قواعد السلوك المهني. بالإضافة إلى ذلك، تلعب قيادات الديوان دورًا محوريًا في مراجعة نتائج أداء فرق المراجعة، لضمان تحقيق القيمة والأهداف المرجوة من أعمال المراجعة.





التميز المؤسسي وإدارة الجودة

يتبنى الديوان تطبيق أطر إدارة الجودة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، والمعايير الدولية لإدارة الجودة الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد (IAASB) بالإضافة إلى تبني أطر إدارة الجودة الصادرة عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)، والمعيار الدولي لنظم إدارة الجودة (ISO 9001)، والمعيار الدولي لإدارة خدمات تقنية المعلومات (ISO 20000)، مما يساهم في توفير خدمات موثوقة وعالية الجودة ومتوافقة مع احتياجات المستخدمين.

التحول الرقمي بالديوان

يشكل التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تدعم الديوان في تنفيذ مهامه بكفاءة وفعالية. فقد عزز الديوان بنيته الرقمية وطور أنظمته التقنية بهدف تقديم تجربة سلسة للمستخدمين من خلال خدماته، وتحفيز العمل التشاركي بين المراجعين، ودعم كفاءة ودقة أعمال المراجعة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في كافة مراحل المراجعة. كما يعمل على تسهيل وصول متخذي القرار للمعلومات وتوفير البنية التقنية اللازمة لدعم التكامل مع الأنظمة، مما يعزز مستوى الشفافية والدقة في الأداء الرقابي.

ويستند الديوان على منظومة مراجعة رقمية متكاملة بشكل فعال مع عدد من المنصات الحكومية، حيث ترتبط منصة (شامل) التابعة للديوان بمنصة (اعتماد) الحكومية، مما يتيح الوصول المباشر واللحظي إلى كافة البيانات والمعلومات والوثائق، ويعزز كفاءة ودقة أعمال المراجعة.

رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري في الديوان العام للمحاسبة أحد أهم الممكّنات الاستراتيجية التي يعتمد عليها الديوان لتحقيق رؤيته، وذلك من خلال استقطاب الكفاءات الوطنية، وتمكين القدرات البشرية، وبناء بيئة عمل محفزة تعزز الاحترافية والتميز.

ويرتكز تطوير رأس المال البشري على منظومة متكاملة تشمل: تطوير وتمكين المواهب، تعزيز بيئة العمل والولاء الوظيفي، دعم العمل بالممكّنات الرقمية، وضمان تحقيق الكفاءة التشغيلية، ويأتي هذا النهج ليترجم رسالة الديوان في تمكين كوادره للقيام بمهامهم بكفاءة، ويسهم في رفع جودة الأداء وتحقيق التميز المؤسسي.



التعاون الدولي

يشكل التعاون مع أصحاب المصلحة الخارجيين والانتماءات مع المنظمات الدولية عاملاً أساسياً في تمكين الديوان من تنفيذ مهامه بفعالية. يعمل الديوان على تبادل الخبرات وتعزيز أطر الرقابة بما يدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية. من خلال شراكاته المؤسسية وعضويته في المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والتي تمكنه من الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وتطوير منهجيات رقابية متقدمة.



المناصب الإقليمية والدولية التي يتولاها الديوان

يتمتع الديوان بعضوية فعّالة في المنظمات الدولية والإقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ويستثمر هذه العضوية لتعزيز دوره القيادي والمساهمة في صياغة التوجهات والسياسات الرقابية العالمية.

كما يعمل الديوان على توسيع نطاق التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في مختلف أنحاء العالم، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الرقابة المالية والمحاسبة ورقابة الأداء. وتُمكن عضوية الديوان في منظمات مثل الإنتوساي والأرابوساي والآسوساي من الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وتطبيقها بما يتناسب مع احتياجات المملكة.

رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأرابوساي).



ممثل المملكة الدائم في مجموعة المشاركة SAI20.

SAI20

ممثل المملكة الدائم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



عضو مجلس إدارة مبادرة الإنتوساي للتنمية.



النائب الثاني لرئاسة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي)، رئيس المنظمة للفترة (2031 - 2034).



رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بمنظمة (الإنتوساي).

PFAC | INTOSAI Policy, Finance, & Administration Committee

رئيس جانب الإنتوساي في اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين.



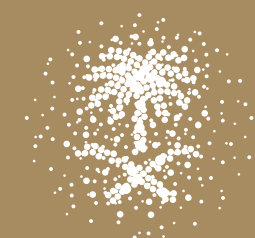
عضو المجلس التنفيذي للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الآسوساي)، رئيس المنظمة للفترة (2027 - 2030).





يقدم هذا القسم نظرة عامة عن الديوان،
واختصاصاته، مع تسليط الضوء على الممكّنات
التي تدعم أداءه.

ثالثاً نظرة عامة



موضوعات المراجعة

يستند الديوان في تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة المالية والالتزام، ومراجعة الأداء، على مفهوم الأهمية النسبية وأسلوب المراجعة المبنية على المخاطر وذلك من خلال تطبيق منهجيات تتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المهنية، وتحديد أولويات المراجعة بناءً على حجم الإنفاق والأولويات الوطنية والمستهدفات الاستراتيجية، والتي يسعى الديوان من خلالها إلى تعزيز دوره الريادي وتحقيق الأثر من خلال تقديم مراجعات ذات قيمة مضافة وتوصيات بناءة.

وشملت الخطة التشغيلية للعام المالي 1446/1445 هـ (2024م) عدداً من القطاعات والموضوعات الحيوية، وقد ارتكزت الجهود في مراجعة الموضوعات الرئيسة الآتية:

أولاً:	01	تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية
ثانياً:	02	تقييم كفاءة وفاعلية إدارة الأصول الحكومية
ثالثاً:	03	مراجعة أداء عدد من مرافق الرعاية الصحية الأولية
رابعاً:	04	مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية
خامساً:	05	مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
سادساً:	06	الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص

وتضمنت الخطة التشغيلية للعام المالي (2024م) فحص المستندات والسجلات المحاسبية والقوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة بما لا يقل عن (25 %) من رأس مالها، كما أبدى الديوان مطالعته على حسابات وتقارير الشركات التي تساهم فيها الدولة بأقل من (25 %).

كما أن كافة النفقات والأموال داخل وخارج الميزانية ضمن نطاق رقابة الديوان تمت مراجعتها

حالة نتائج أعمال المراجعة

أسفرت أعمال المراجعة عن عدد من النتائج في مختلف القطاعات، وتضمنت إصدار مجموعة من التوصيات لمعالجة عدد من التحديات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مع الجهات المعنية. ويحرص الديوان على تعزيز مستويات الأداء والحوكمة، وتحسين عمليات إدارة الموارد العامة، والحفاظ على المال العام، بالتكامل مع الجهات المشمولة بمراجعته. وبلغت نسبة الاستجابة لتوصيات الديوان (53%)، وتعكس هذه النسبة حالة توصيات أعمال المراجعة المغلقة. وفيما يتعلق بالتوصيات المتبقية، فهي لا تزال قيد المتابعة مع الجهات المعنية التي تعمل على معالجتها واستكمال تنفيذها.

وفقاً لمنهجية مراجعة الديوان المطوّرة بما يتسق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، والمستندة إلى الإطار المهني الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI)، بما يعزز جودة المراجعة وموثوقية نتائجها.

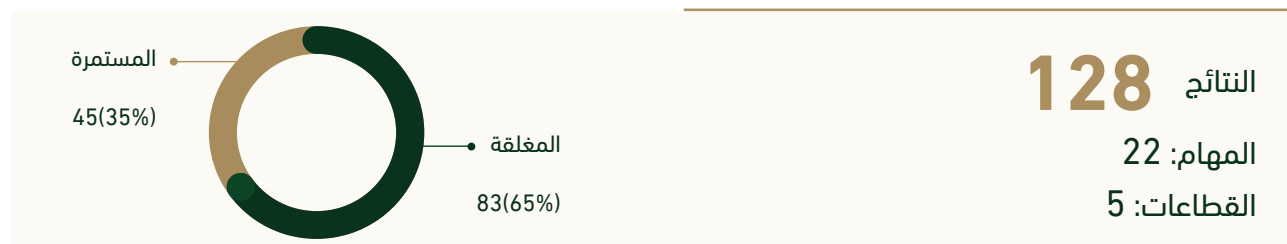


إحصاءات نتائج أعمال المراجعة

مراجعة أداء عدد من الجهات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية



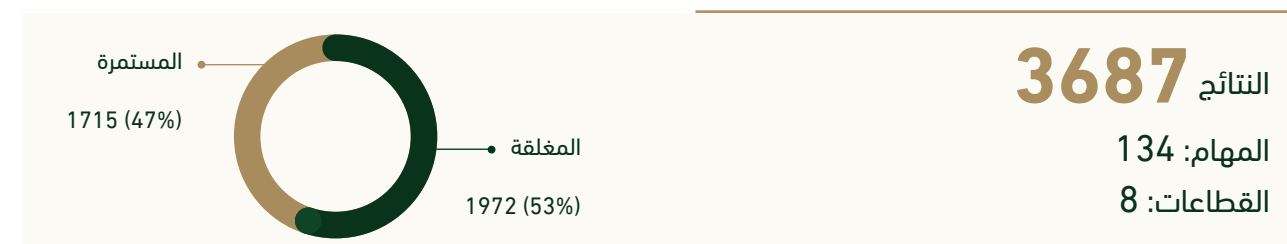
مراجعة أداء عدد من الجهات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



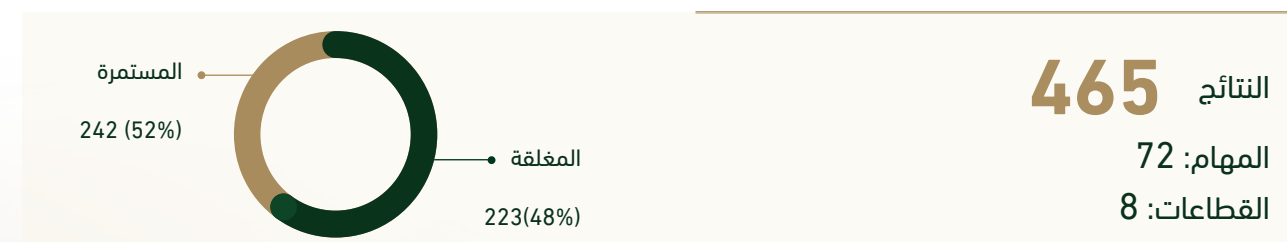
الرقابة على تنفيذ مشاريع التخصيص



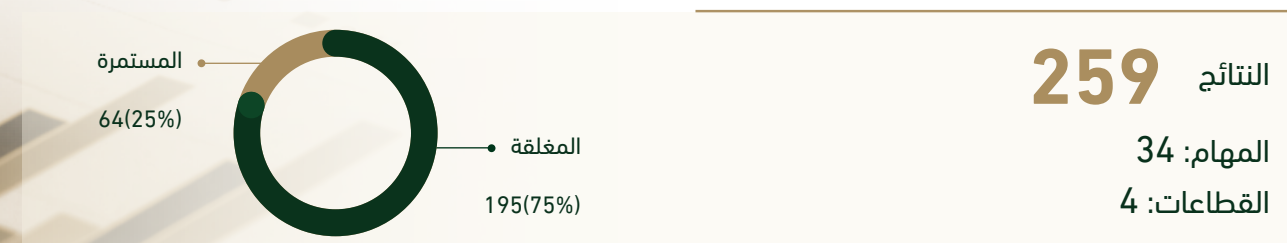
تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية



تقييم كفاءة وفعالية إدارة الأصول الحكومية



مراجعة أداء عدد من مرافق الرعاية الصحية الأولية



عدد النتائج نتائج مغلقة نتائج مستمرة

القيمة المضافة

لنتائج أعمال المراجعة

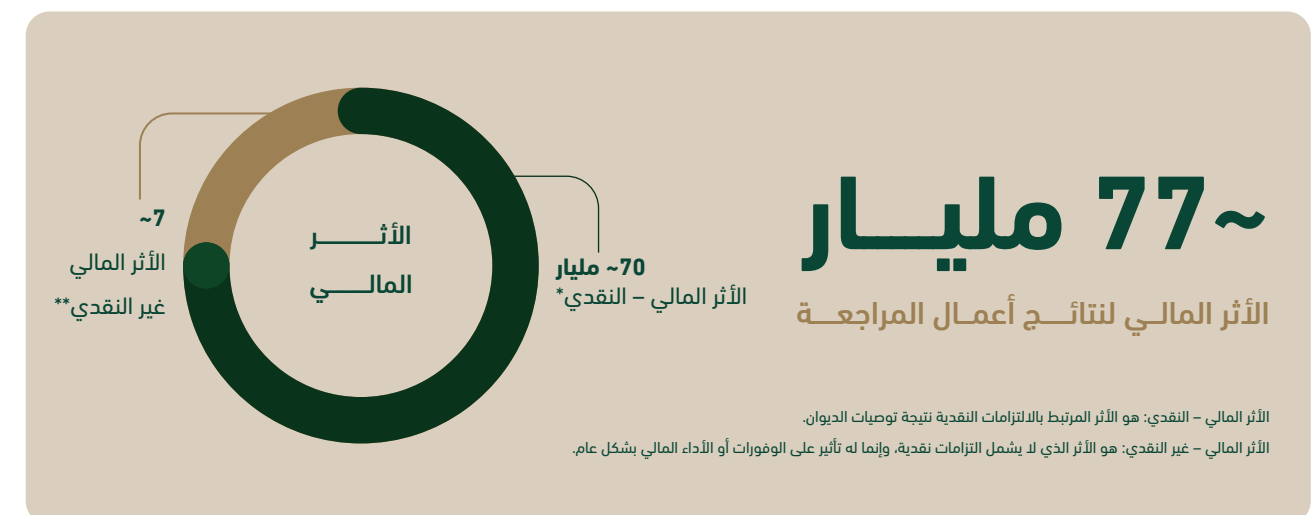
ساهمت أعمال المتابعة لأبرز توصيات الديوان خلال عام التقرير عن تحقيق قيمة مضافة للجهات المشمولة بالمراجعة، وفق مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية وإحكام تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية، ويبين الجدول الآتي أبرزها:

التصنيف	القيمة المضافة	القطاع
الاقتصاد: يُعنى الاقتصاد بالقدرة على تقليل تكلفة الموارد المستخدمة دون التأثير على الجودة، بما يضمن الاستفادة من الموارد والأصول المتاحة.	ساهمت أعمال المراجعة في إعادة تسليم (12) مبنى إلى الهيئة العامة لعقارات الدولة، مما أسهم في الاستفادة من الأصول غير المستغلة وتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد.	قطاع التعليم
	ساهمت أعمال المراجعة في رفع كفاءة الإنفاق في عقود الصيانة والنظافة في عدد من المرافق الصحية، مما أسهم في ضمان الاستفادة القصوى من الموارد.	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
الكفاءة: تُعنى الكفاءة بالقدرة على تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر من النتائج، بالجهد والوقت الأمثل مع ضمان مستوى الجودة المطلوب.	ساهمت أعمال المراجعة في إطلاق مركز لتتبع حركة الناقلات من لحظة انطلاقها من مراكز التوزيع وحتى وصولها إلى المستخدم النهائي في كافة مناطق المملكة، مما أسهم في تعزيز كفاءة العمليات.	قطاع الموارد الاقتصادية
	ساهمت أعمال المراجعة في تحسين متابعة الأيتام وأسرهـم الكافلة حيث تم دعم فروع المناطق بباحثين ومشرفين اجتماعيين إضافة إلى وحدات الأسر الكافلة بالمناطق والوحدات الطرفية التابعة لها، مما أسهم في كفاءة العمليات والإجراءات في الخدمات الاجتماعية	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
	ساهمت أعمال المراجعة في اعتماد دليل ونماذج عمل تمكن الجهات الحكومية من تخطيط وتنفيذ التعليم الأكاديمي، مما أسهم في تعزيز قدرات التخطيط للتعليم الأكاديمي في الجهات.	قطاع الموارد الاقتصادية
	ساهمت أعمال المراجعة في البدء بالعمل على إصدار تقارير نصف سنوية توضح طلبات المشاركة بالدخل والإيرادات المخصصة للخزينة العامة للدولة، مما أسهم في رفع كفاءة أعمال المتابعة وتمكين اتخاذ القرار.	
	ساهمت أعمال المراجعة في توريد أرصدة الجهات الحكومية لدى البنوك المحلية، للخزينة العامة للدولة، مما أسهم في رفع كفاءة أعمال المتابعة وتمكين اتخاذ القرار	
	ساهمت أعمال المراجعة في استكمال أتمة آلية استقبال جميع طلبات الإقراض، والتعميم بإيقاف العمل بالتقديم اليدوي لجميع الخدمات الائتمانية، مما أسهم في كفاءة العمليات والإجراءات ورفع جودة تقديم الخدمة.	

التصنيف	القيمة المضافة	القطاع
الفاعلية: تُعنى الفاعلية بمدى القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من البرامج أو الأنشطة.	ساهمت أعمال المراجعة في اعتماد دليل للبروتوكولات الطبية الموحدة متضمنة المعايير السريرية والمعتمدة من قبل أصحاب الصلاحية، وتعميمه على جميع التجمعات الصحية للعمل به والالتزام بما ورد فيه من معايير، مما أسهم في فاعلية إجراءات المراجعات السريرية.	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
	ساهمت أعمال المراجعة في تفعيل مؤشر لقياس رضا المستفيدين في بطاقة الأداء المتوازن ورصد رضا العملاء عبر الوسائل الرقمية والمكانية، مما أسهم في فاعلية أعمال المتابعة لتحسين جودة الخدمات المقدمة.	
إحكام تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية: يُعنى إحكام تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية بفحص ما إذا كانت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان تعمل على إحكام تطبيقها وتلتزم باتباع القواعد والإجراءات والسياسات التي تحكم عملها؛ بهدف تعزيز الحوكمة والعمل المؤسسي	ساهمت أعمال المراجعة في تحديث آلية تحصيل المبالغ المستحقة عن اتفاقية الاستثمار لتتوافق مع نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية، مما أسهم في إحكام تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
	ساهمت أعمال المراجعة في دعم إنشاء الوحدات الإحصائية، مما أسهم توفير البيانات الممكنة للجهة في إحكام تطبيق الأنظمة واللوائح.	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
	ساهمت أعمال المراجعة في دعم تحصيل المبالغ المستحقة والمخالفات المفروضة والرسوم الواجبة على مستثمري عقود الدعاية والإعلان المتأخرين عن السداد، مما أسهم في إحكام تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية.	قطاع الخدمات البلدية
	ساهمت أعمال المراجعة في تفعيل قياس الأثر الاقتصادي والتنموي للقروض التنموية، مما أسهم في إحكام تطبيق القواعد والإجراءات والسياسات ذات الصلة.	قطاع الموارد الاقتصادية
	ساهمت أعمال المراجعة في تعزيز التقيد بتسجيل جميع المساهمات الحكومة في رؤوس الأموال، مما أسهم في إحكام تطبيق القواعد والإجراءات والسياسات ذات الصلة.	

المحافظة على المال العام

أسفرت جهود الديوان للعام المالي (1445/1446هـ) (2024م) عن تحقيق أثر مالي بقيمة (77) مليار ريال يمثل قيمة المعالجات التي تمت بناءً على توصيات الديوان ذات الصلة بتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، واستغلال المال العام بالشكل الأمثل.



الأثر المالي	الوصف	الأثر المالي النقدي	الأثر المالي غير النقدي
رفع جودة إدارة الأصول	التوصيات التي يترتب عليها تصحيح الإجراءات أو الملكية، وتتطلب تعديل القيود المحاسبية وإثبات العمليات غير المسجلة.	302	1,382
متابعة تحصيل المستحقات	التوصيات المتعلقة بالمبالغ المستحقة لدى الغير والمقيدة في دفاتر الجهة، والتي لم يتم تحصيلها لأكثر من ثلاث سنوات بسبب عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها.	15,003	4,526
رفع جودة الإنفاق	التوصيات التي تسهم في تحسين إدارة النفقات، ورفع كفاءة الإدارة المالية، وتنمية الإيرادات، مما يؤدي إلى استرداد أو توفير مبالغ نقدية لصالح خزينة الدولة، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية.	54,159	267
تعزيز كفاءة إدارة النقد	التوصيات التي تسهم في الاستخدام الأمثل للموارد النقدية ومعالجة أي تحدٍ في إدارة الحسابات، لضمان تحسين السيولة والوفاء بالالتزامات المالية بكفاءة.	1,029	528

(جميع المبالغ بملايين الريالات)

يرتكز الأثر المالي على القطاعات الرئيسية الآتية:

	
قطاع التعليم	قطاع الموارد الاقتصادية
2,741,104,480	12,511,820,205
	
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	قطاع الخدمات الأساسية والنقل
3,472,573,518	4,057,290,337
	
القطاع العسكري	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
24,795,523,359	23,842,438,222
	
قطاع الخدمات البلدية	قطاع الإدارة العامة
5,388,273,916	386,177,754

(جميع الأرقام بالريال)

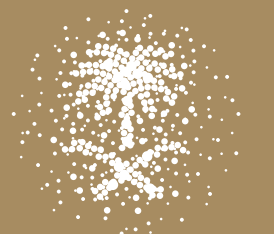
القيمة المضافة للأثر المالي لنتائج أعمال المراجعة

يسهم الأثر المالي لنتائج أعمال المراجعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو (10.7) مليارات ريال على المدى الطويل، وذلك من خلال زيادة الكفاءة في إدارة النقد، ومتابعة تحصيل المستحقات، ورفع جودة الإنفاق، ورفع جودة إدارة الأصول للجهات الحكومية.



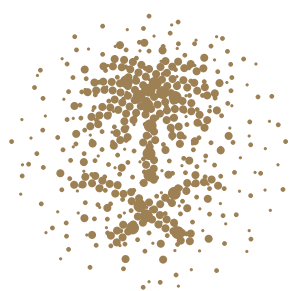
يقدم هذا القسم أبرز نتائج أعمال المراجعة التي
نفذها الديوان على الجهات المشمولة بمراجعته
خلال العام المالي 1445/1446 هـ (2024م).

رابعًا نتائج أعمال المراجعة





تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية



السياق

تمثل الإدارة المالية عنصراً محورياً في تعزيز الأداء المؤسسي للجهات الحكومية، حيث تؤثر بشكل مباشر على كفاءة تقديم الخدمات العامة وجودة تنفيذ المشاريع الحكومية. كما تشكل دورة الإنفاق في الجهات الحكومية جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي الوطني نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين كفاءة تقديم الخدمات. ويبرز في هذا السياق أهمية تعزيز موثوقية الأنظمة المالية، ورفع كفاءة إدارة النقدية، والالتزام بالإجراءات التنفيذية، وضمان تكامل دورة الصرف والتحصيل وفق أعلى معايير الانضباط المالي.

وتشهد المملكة في الوقت نفسه توسعاً متزايداً في حجم الالتزامات التشغيلية والرأسمالية لدى الجهات الحكومية، مما يجعل جودة الإدارة المالية للجهات الحكومية عاملاً حاسماً في رفع موثوقية البيانات المالية وتحسين دقة اتخاذ القرار، خصوصاً مع تنامي دور الأتمتة والتحول في النظام المحاسبي الحكومي، وفي ظل هذه التطورات يأتي تقييم الإدارة المالية للجهات الحكومية خطوة أساسية لرصد مكامن التحسين، وقياس مستوى الالتزام بقواعد الصرف والتحصيل، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحقيق أعلى قيمة مقابل المال.

النتائج الرئيسية

أظهرت المراجعة وجود فرص لتعزيز حوكمة الإيرادات، والرقابة على النفقات، والالتزام بمتطلبات لائحة المحتوى المحلي، وبناءً على ذلك أكد الديوان على ضرورة رفع جودة الإنفاق وتطبيق ضوابط الحوكمة المعتمدة، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد. كما أكد على أهمية تطوير إطار متكامل لإدارة الإيرادات يتضمن تطبيق السياسات، والإجراءات الواضحة لحصر جميع مصادر الإيرادات، ودراسة طبيعتها، وتحديد دور كل جهة، مع إجراء مراجعات دورية للتأكد من اكتمالها ودقتها. وشملت تأكيدات الديوان على ضرورة تصميم وتطبيق إطار للمطابقات والتسويات البنكية الدورية لضمان سرعة اكتشاف الفروقات وتسويتها، إلى جانب التخطيط الفعال للموارد المالية وفق الأساليب العلمية وخطط التنمية المعتمدة، وتعزيز ضبط الرقابة الداخلية والالتزام باللوائح الإدارية والمالية. كما أكد الديوان على متابعة سداد أرصدة حسابات المديونيات والعهد وتفعيل الأنظمة الإلكترونية للربط وتبادل البيانات، بالإضافة إلى ضرورة تضمين متطلبات لائحة المحتوى المحلي في وثائق المنافسات والعقود، كاشتراط النسب النظامية وطلب الشهادات وتطبيق الأفضليات للمنتجات والخدمات الوطنية.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:

حصر وتسجيل الإيرادات



الحاجة إلى رفع مستوى دقة واكتمال عمليات الحصر والتسجيل والتصنيف لمصادر الإيرادات المختلفة.

في 13 جهة من قطاعات (الأمن والمناطق الإدارية، العسكري، الإدارة العامة، الموارد الاقتصادية، التعليم)

إدارة الأرصدة البنكية المرحّلة



الحاجة إلى معالجة الأرصدة البنكية المدورة لدى بعض الجهات من عام مالي إلى آخر.

في 40 جهة من قطاعات (التعليم، الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الإدارة العامة، الموارد الاقتصادية)



8

عدد القطاعات



134

عدد المهام



53%

المغلق منها



3,687

عدد النتائج



تأطير إجراءات التسويات البنكية

الحاجة إلى تنفيذ التسويات البنكية بشكل دوري ومنظم لدى بعض الجهات.

في **11 جهة** من قطاعات (الأمن والمناطق الإدارية، الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية، التعليم)



تسجيل مبالغ المديونيات والعهد

الحاجة إلى متابعة تحصيل مبالغ المديونيات والعهد وفق المواعيد النظامية.

في **32 جهة** من قطاعات (التعليم، الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية، العسكري، الأمن والمناطق الإدارية، الإدارة العامة التجهيزات الأساسية والنقل)



التوسع في إجراء المناقلات بين بنود الميزانية

الحاجة إلى تطوير خطط الصرف والارتباطات المالية بما يحد من تكرار المناقلات بين البنود، ويسهم في رفع كفاءة الإنفاق.

في **53 جهة** من قطاعات (التعليم، الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية، العسكري، الأمن والمناطق الإدارية، التجهيزات الأساسية والنقل)



الالتزام بلائحة المحتوى المحلي

الحاجة إلى تعزيز مستوى الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في بعض المنافسات، بما يساهم في تحسين كفاءة دورة المشتريات، وزيادة مشاركة الموردين المحليين ودعم الصناعات الوطنية.

في **12 جهة** من قطاعات (الأمن والمناطق الإدارية، العسكري، الخدمات البلدية، التجهيزات الأساسية والنقل، الصحة والتنمية الاجتماعية)

استجابة وأثر

تعزيز الإدارة المالية في الجهات الحكومية يمثل أحد العناصر المحورية في تحقيق كفاءة الإنفاق ورفع جودة الخدمات العامة، لما لها من دور رئيس في دعم استدامة المشاريع، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز موثوقية البيانات المالية التي تُبنى عليها القرارات. وفي هذا الإطار، نفذ الديوان عددًا من المهام وفقًا لاختصاصاته، شملت فحص كفاءة وفعالية إدارات الشؤون المالية في عدد من الجهات المشمولة بالمراجعة، وقد أسفرت هذه المهام عن نتائج تتيح فرصًا واسعة للتحسين والتطوير.

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان باعتماد ضوابط وإجراءات رقابية أكثر فاعلية في الجوانب المتعلقة بإدارة النقدية، بما يعزز كفاءة وفعالية الأداء التشغيلي ويسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (53%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

01

تطوير خطط الصرف والارتباطات المالية تحسين دقة خطط الصرف في الجهات الحكومية، وتعزيز موثوقية الارتباطات المالية، بما يرفع مستوى الانضباط المالي ويدعم توجيه النفقات نحو الأولويات بكفاءة وشفافية.

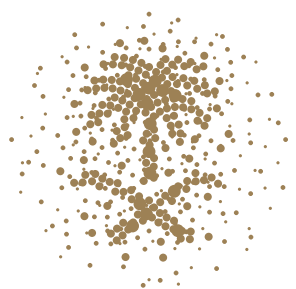
02

تطوير ورفع جودة أنظمة الإدارة المالية تطوير منصات الإدارة المالية الرقمية، وتحسين جودة البيانات المالية وتكاملها بين الجهات الحكومية، بما يعزز القدرة على رصد الأداء المالي وتحليل المخاطر، واتخاذ القرارات المبنية على البيانات، بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق أفضل استخدام للموارد.





تقييم كفاءة وفعالية
إدارة الأصول الحكومية



كفاءة الاستخدام وتعظيم القيمة

السياق

تعد الأصول الحكومية قاعدة بنيوية رئيسة لتمكين الجهات العامة من أداء مهامها وتقديم خدماتها للمستفيدين، كما أن اعتماد وزارة المالية لمبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول ضمن برنامج التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق واعتماد الهيئة العامة لعقارات الدولة قواعد وإجراءات سجل عقارات الدولة يؤكد على الأهمية الاستراتيجية لرفع كفاءة إدارة الأصول بما يسهم في خفض التكاليف، وتعزيز الاستخدام الأمثل، وتحسين جودة المرافق الحكومية.

ومن منطلق دور الديوان التكاملي، استهدفت المراجعة تقييم مدى جاهزية الجهات الحكومية في الالتزام بمتطلبات الحصر، وجودة بيانات الأصول، والتكامل مع المنصات المركزية، ومدى اتباع السياسات الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق، وتعظيم العائد من الأصول، وتعزيز كفاءة أداء عقود التشغيل والصيانة بما يسهم في دعم اتخاذ القرار وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة.

النتائج الرئيسية

أظهرت المراجعة وجود عدد من الجوانب التي تستدعي تعزيز التنسيق بين الجهات التنفيذية والتنظيمية فيما يخص حصر وتسجيل الأصول العقارية الحكومية والربط والتكامل بين المنصات ذات العلاقة، ووجود تحديات في إجراءات إدارة عقود التشغيل والصيانة، وبناءً على ذلك أوصى الديوان بعدد من الإجراءات لتحسين الأداء من أبرزها التنسيق والمتابعة مع الجهات الحكومية بإجراء الربط والتكامل بين المنصات التابعة لكل منها، ومتابعة التزام الجهات الحكومية في حصر وتسجيل الأصول العقارية في تلك المنصات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد خطط ومعايير ودراسات لتحديد الاحتياجات من الأصول الثابتة، وتحديد تعليمات ومواصفات فنية للمباني الحكومية، إضافة إلى العمل على حصر الأصول الاستثمارية ووضع خطة تشغيلية للاستفادة منها.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:

الحصر والتسجيل

الحاجة إلى حصر وتسجيل بعض العقارات الحكومية والحدائق والمتنزهات واستصدار الصكوك عليها، وتعزيز حوكمة إجراءات تحديث الصكوك.

في 3 جهات من قطاعي (الموارد الاقتصادية، والخدمات البلدية)

استثمار الأصول العقارية

الحاجة إلى تعزيز الاستفادة من استثمار الأصول العقارية التابعة لعدد من الجهات الحكومية.

في 4 جهات من قطاعي (الخدمات البلدية، والتعليم).

الربط والتكامل

الحاجة إلى تعزيز الربط والتكامل بين عدد من إجراءات الخدمات الإلكترونية الخاصة بالعقارات الحكومية والأنظمة ذات العلاقة في الجهات الحكومية الأخرى من بينها أتمتة وحوكمة إجراءات تخصيص الأراضي والعقارات للجهات الحكومية آلياً.

في 8 جهات من قطاعات (الموارد الاقتصادية، الخدمات البلدية، الأمن والمناطق الإدارية، الصحة والتنمية الاجتماعية)

تقدير الاحتياجات

الحاجة إلى إعداد دراسات لتقدير الاحتياجات المستقبلية من العقارات.

في 4 جهات من قطاع (الخدمات البلدية).



كفاءة التشغيل

الحاجة لدراسة مدى كفاءة الأنظمة والمواصفات الفنية المستخدمة في المباني الحكومية، ومدى مناسبة تكاليف التشغيل والصيانة بهدف مراعاة ذلك في المشاريع الإنشائية المستقبلية للجهات، بحيث تراعي تحسين كفاءة الإنفاق في أعمال التشغيل والصيانة، والأخذ في الاعتبار الجوانب التي يترتب عليها ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)



اتفاقيات التشغيل والصيانة

الحاجة إلى تكثيف جهود مراجعة أعمال التشغيل والصيانة التي يتم إسنادها بشكل مباشر من قبل الجهات الحكومية للشركات والمبرمة عبر اتفاقيات إطارية.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)



مدد معيارية لمعالجة التحديات

الحاجة إلى دراسة مدة معيارية ملزمة للجهات الحكومية لدراسة ومعالجة بعض التحديات المرتبطة بعقود التشغيل والصيانة.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)



التأهيل العلمي

الحاجة إلى وضع ضوابط تحدد نوعية ومستوى المؤهلات العلمية والعملية للعاملين في إدارة أعمال التشغيل والصيانة بالجهات الحكومية.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)



الدليل السعودي الموحد للمهن

الحاجة إلى تعزيز الالتزام بالدليل السعودي الموحد للمهن بعقود التشغيل والصيانة، بما يضمن مواءمة الوظائف المدرجة بجداول الكميات والأسعار للعقود مع المسميات الواردة بالدليل وكذلك المهام الوظيفية لكل مهنة ومستوى المؤهلات المطلوبة.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)

استجابة وأثر

في ضوء تحول الجهات الحكومية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام، في إطار رؤية المملكة 2030 وبرامجها الخاصة ذات الصلة بتحسين النظام المحاسبي الحكومي، نفذ الديوان عدد من المهام الميدانية لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة وحوكمة الأصول الحكومية لدى الجهات (الأراضي والمباني).

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان بأهمية تحديث بيانات الأصول الثابتة، إضافة إلى تعظيم الاستفادة منها من خلال دراسة فرص الاستثمار أو التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشأن الأصول غير المستغلة.

وقد تجاوزت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (48%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

01

تعزيز كفاءة إدارة دورة حياة الأصل تحديث إجراءات الحصر والتسجيل والتقييم، وتوحيد المعايير الفنية والمالية المرتبطة بالأصول العقارية، بما يدعم اتخاذ القرار ويرفع مستوى الانضباط المالي واستدامة التشغيل.

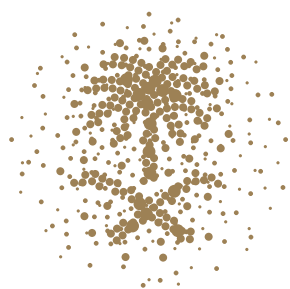
02

رفع كفاءة التشغيل والصيانة وتحسين الاستخدام الأمثل للأصول تحسين نماذج التشغيل والصيانة، وتعزيز الاعتماد على التقنيات الرقمية في المتابعة والتحليل، وتطبيق ممارسات إدارة المرافق الحديثة لتحقيق الاستخدام الأمثل للأصول، وتعظيم القيمة المتحققة من الممتلكات الحكومية.





مراجعة أداء عدد من
مرافق الرعاية الصحية الأولية



تعزيز جودة الخدمة ورضا المستفيد

03

السياق

تعد الرعاية الصحية الأولية إحدى أهم الخدمات الصحية المقدمة، وتمثل أهمية استراتيجية في تعزيز جودة الحياة وضمان وصول الخدمات الصحية لكافة شرائح المجتمع.

ومن منطلق دور الديوان التكاملي، استهدفت المراجعة تقييم أداء تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في عدد من المرافق الصحية، وتحديد الفرص التشغيلية والتنظيمية التي قد تساهم في رفع كفاءة تقديم تلك الخدمات، كما سعت إلى تقديم توصيات عملية تساهم في رفع كفاءة الإنفاق وتطوير كفاءة الإجراءات ورفع مستوى مواءمة الأنظمة وتحسين حوكمة الإيرادات بما يساهم في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، وتعزيز جودة الخدمات وضمان وصولها بشكل متكافئ وعادل لجميع المستفيدين ودعم التحسين المستمر لكفاءة الأنظمة التقنية للمرافق الصحية، ورصد الفرص التحسينية التي من شأنها رفع مستوى الخدمة وتطبيق أفضل الممارسات.

النتائج الرئيسية

أظهرت المراجعة وجود فرص لتحسين ربط الأنظمة والإجراءات المرتبطة بتنظيم وإدارة الجوانب التشغيلية في بعض مرافق الرعاية الصحية والتي تتطلب استكمال إجراءاتها ورفع جاهزيتها لضمان استمرارية تقديم الخدمات بالمستوى المطلوب، وبناءً على ذلك أوصى الديوان باتخاذ عدد من الإجراءات التحسينية، ومن أبرزها إجراء المعالجات اللازمة وفقاً للأطر والأسانيد المتبعة وحوكمة وأتمتة إجراءات عمل الأنظمة الصحية والمالية، بالإضافة إلى استكمال التجهيزات الطبية للمرافق الجديدة، وتوفير الكوادر الصحية اللازمة وفق الاحتياج الفعلي، وتطوير آليات المتابعة الخاصة بالأجهزة والمستلزمات الطبية لضمان جاهزيتها وصيانتها الدورية، وتحسين إجراءات صرف الأدوية.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:



التأخر في التشغيل

الحاجة إلى الإسراع في تشغيل مبنى جديد لعيادات تخصصية لإحدى الجهات الصحية، نظراً لعدم استكمال بعض المتطلبات الفنية المرتبطة بإيصال وتشغيل الخدمات الأساسية.

في جهة واحدة من قطاع (الأمن والمناطق الإدارية)



الحاجة للكوادر والتجهيزات الطبية

الحاجة إلى توفير الكادر الطبي وبعض الأجهزة والمستلزمات الطبية في العيادات التخصصية في عدد من الجهات الصحية.

في جهتين من قطاعي (الأمن والمناطق الإدارية، الصحة والتنمية الاجتماعية)



الجودة والسلامة

الحاجة إلى تعزيز الالتزام بمعايير الجودة والسلامة، والرقابة على تراخيص ممارسة المهن الصحية، والتخلص الآمن من النفايات الطبية بالمختبرات الصحية.

في جهة واحدة من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)



4

عدد القطاعات



34

عدد المهام



75%

المغلق منها



259

عدد النتائج





الربط التكامل

الحاجة إلى تعزيز الربط والتكامل بين أنظمة الفوترة وخدمات المرضى والخدمات الطبية في عدد من مراكز الأعمال في بعض الجهات الصحية، وبين الأنظمة الآلية ذات العلاقة بالجهات الحكومية الأخرى.

في **9 جهات** من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)



حوكمة إجراءات صرف الأدوية

الحاجة إلى حوكمة إجراءات صرف الأدوية بناءً على الاحتياج الفعلي، والالتزام بالإجراءات ذات الصلة في أنظمة خدمات المرضى.

في **4 جهات** من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)



أتمتة الإجراءات

الحاجة إلى تطوير حوكمة وأتمتة إجراءات رفع الموافقات والمطالبات لشركات تأمين المركبات في حالة إصابات الحوادث المرورية.

في **6 جهات** من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)

استجابة وأثر

في إطار سعي الجهات الحكومية إلى تعزيز كفاءة وفعالية تنفيذ برامج رفع جودة الأعمال والخدمات، نفذ الديوان مهمة متخصصة لمراجعة أداء الأنظمة التقنية للمرافق الصحية. وشملت المهمة تحليل مستوى الجاهزية وحوكمة ومدى تكامل الأنظمة الداخلية والخارجية بإحدى المدن الطبية، حيث قام فريق بدراسة البيانات الآلية للأنظمة الطبية والمالية، ومراجعة تسلسل الإجراءات والتحقق من التزامها بالأنظمة والسياسات ذات العلاقة.

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان بتسريع الربط التقني والتكامل بين الأنظمة التقنية الداخلية بالمدينة، إضافة إلى الأنظمة التقنية الخارجية لدى الجهات ذات العلاقة، واستكمال الأتمتة الشاملة للإجراءات، بما يضمن انسيابية تدفق المعلومات ورفع الكفاءة التشغيلية.

وقد تجاوزت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (75%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

01

تعزيز كفاءة تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية تطوير آليات المتابعة السريرية والتشغيلية، بما يضمن رفع جودة الرعاية وسهولة الوصول وتحسين تجربة المستفيد في مختلف المرافق الصحية.

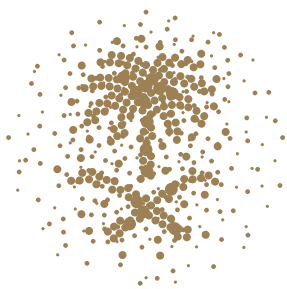
02

تعزيز الاستدامة التشغيلية تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الصحية، والارتقاء بقدرات التحليل والتنبؤ بالطلب، وتحسين كفاءة إدارة الموارد والمرافق الصحية، بما يدعم الاستدامة المالية ويعزز قدرة النظام الصحي على تلبية الاحتياجات المتزايدة بفعالية وكفاءة.





مراجعة أداء عدد من
الجهات المرتبطة بالخدمات الاجتماعية



السياق

تعدّ التنمية الاجتماعية أحد المحاور الأساسية في تعزيز جودة الحياة، حيث تمثل الأساس في تمكين الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، ودعم مشاركتهم الاجتماعية وتوفير احتياجاتهم بما ينعكس على جودة حياتهم، ويمثل الأشخاص ذوي الإعاقة إحدى أهم الفئات المشمولة بخدمات التنمية الاجتماعية، إذ تعد رعايتهم وتمكين اندماجهم في سوق العمل أحد الأهداف الرئيسية في برنامج التحول الوطني والذي يعد من أهم البرامج الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية المملكة 2030.

ومن منطلق دور الديوان التكاملي، استهدفت المراجعة تقييم كفاءة وفعالية منظومة الخدمات الاجتماعية من حيث مستوى كفاءة جودة الخدمات وآليات تقديم الدعم وكفاءة العمليات والحوكمة، كما ركزت المراجعة على تقييم كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وتمكين اندماجهم في سوق العمل، والتحقق من مستوى الكفاءة التشغيلية وتحسين الوصول إلى الخدمات ورفع جودة المرافق والتجهيزات، بما ينعكس إيجاباً على جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة ومستوى مشاركتهم المجتمعية.

النتائج الرئيسية

أظهرت المراجعة وجود عدد من الجوانب التي تستدعي تعزيز كفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية، وبناءً على ذلك أوصى الديوان بعدد من الإجراءات التحسينية من أبرزها تسريع إطلاق بعض المنتجات والخدمات المرتبطة بدعم وتمويل الأسر المنتجة وتوفير منافذ تسويقية مناسبة تمكّن الأسر من الاستفادة المثلى من البرامج، وإعداد آليات لتمكين قبول الطلبة من ذوي الإعاقة في مختلف التخصصات الأكاديمية وفق رغباتهم وبما يتلاءم مع مختلف الإعاقات، وتوفير الحلول التقنية والوسائل المساندة لبيئة تعليمية داعمة.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:



كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الاجتماعية

وجود جوانب تتطلب تحسيناً في كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الاجتماعية للفئات المستهدفة، شملت بعض الجوانب التشغيلية المرتبطة بمستوى جودة تقديم الخدمات في عدد من مراكز الخدمات الاجتماعية.

في جهة واحدة من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)



ملاءمة المرافق التعليمية

الحاجة إلى تطوير الخدمات والمرافق التعليمية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تعزيز إجراءات الأمن والسلامة بما يسهل عملية الإخلاء في حالات الطوارئ.

في 8 جهات من قطاع (التعليم)



3

عدد القطاعات



36

عدد المهام



42%

المغلق منها



185

عدد النتائج



تمكين التوظيف

الحاجة إلى تطوير مستهدفات استراتيجية وتشغيلية ومؤشرات أداء وآليات متابعة مخصصة لتحسين خدمات التوظيف والتدريب المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وإعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لتطويرهم وتمكينهم وتدعيم اندماجهم في المجتمع وسوق العمل.

في **جهة واحدة** من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)



تمكين الأسر المنتجة

وجود فرص لتعزيز جاهزية برامج تمكين الأسر المنتجة، سواء من جهات التمويل، أو إدارة المنتجات بما يساهم في زيادة استفادة الأسر المنتجة من البرامج الداعمة.

في **جهة واحدة** من قطاع (الصحة والتنمية الاجتماعية)

استجابة وأثر

في إطار التوجه الوطني نحو تعزيز منظومة الخدمات الاجتماعية ورفع جودة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة، وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تمكين الأفراد وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، نفذ الديوان عدد من المهام المتخصصة استهدفت تقييم كفاءة وفعالية منظومة الخدمات الاجتماعية، وشملت المهام مراجعة البيانات والتقارير المرتبطة بالخدمات الاجتماعية وتحليل مؤشرات الأداء لقياس مستوى الاستفادة من هذه الخدمات.

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان بإعداد خطط تحسينية تهدف إلى تعزيز مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة، إضافة إلى تعزيز المواءمة بين الفرص الوظيفية المتاحة والمهارات لدى طالبي العمل بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (42%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

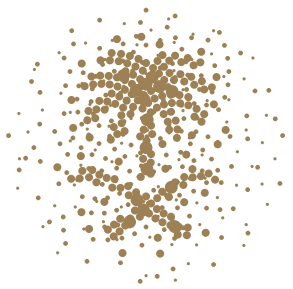
01

تعزيز كفاءة وفعالية البرامج الاجتماعية تطوير آليات استهداف المستفيدين، وتحسين تصميم البرامج والمبادرات الاجتماعية، ورفع كفاءة تقديم الخدمات بما يضمن تعزيز الأثر التنموي.

02

تطوير منظومات القياس والمتابعة ودعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي تعزيز قدرات القياس والتقييم للبرامج الاجتماعية، بما يساهم في تعزيز الاستدامة وتحقيق أثر مجتمعي قابل للقياس على المدى الطويل.





من أجل اقتصاد وطني مرن وتنمية مستدامة

05

السياق

يحظى الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، بأهمية متزايدة في المملكة باعتباره أحد المحاور التي ترتبط بشكل مباشر بتحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

وانطلاقاً من الدور التكاملي للديوان، استهدفت المراجعة قياس كفاءة وفعالية الجهات المشمولة بمراجعتها في تحقيق الهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المسؤولين) من أهداف التنمية المستدامة، وقياس قدرة الجهات المعنية على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، كما تسهم هذه المراجعة في دعم متخذي القرار من خلال تقديم توصيات عملية تُعزز كفاءة التنفيذ وترفع من مستوى الامتثال، وتحقيق تقدم مستدام ومتواصل في مسار الاستهلاك والإنتاج المسؤولين بما يتوافق مع المستهدفات الوطنية.

النتائج الرئيسية

أظهرت المراجعة وجود فرص لتعزيز الالتزام البيئي، وبناءً على ذلك أوصى الديوان الجهات محل المراجعة بعدة إجراءات تحسينية من أبرزها تدعيم الإجراءات التنظيمية والتقنية لأعمال المتابعة والمراقبة وبما يساهم في زيادة الفعالية في تقييم الأوساط البيئية، إضافةً إلى تحديد مدة زمنية لعمليات إصدار التراخيص وعكسها في السياسات المنظمة لها والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقييم الوضع الراهن لمحطات مراقبة ورصد الأنشطة الصناعية الخطرة وجودة عناصر الهواء.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:

التقييم البيئي



الحاجة إلى تقييم الأوساط البيئية المختلفة في رصد وتقييم الأنشطة ذات الأثر البيئي، وتقديم التقارير البيئية من المنشآت المصرفة.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)

تراخيص الممارسات الإشعاعية



الحاجة إلى تسريع معالجة طلبات إصدار وتجديد تراخيص الممارسات الإشعاعية، وتحسين مستوى كفاءة وتشغيل وصيانة محطات الرصد الإشعاعي.

في جهة واحدة من قطاع (الموارد الاقتصادية)

الإصحاح البيئي



الحاجة إلى معالجة بلاغات الإصحاح البيئي وتفعيل المخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات في إحدى أمانات المناطق.

في جهة واحدة من قطاع (الخدمات البلدية)

مستهدفات جودة الهواء



الحاجة إلى تكثيف الجهود في تحقيق مستهدفات مراقبة جودة الهواء، ورفع جودة القراءات المستخرجة من محطات رصد جودة الهواء في إحدى أمانات المناطق.

في جهة واحدة من قطاع (الخدمات البلدية)



5

عدد القطاعات



22

عدد المهام



65%

المغلق منها



128

عدد النتائج



استجابة وأثر

تشهد المملكة نموًا متسارعًا في عدة مجالات من أبرزها النمو السكاني والتطور في القطاعين الصناعي والزراعي، الأمر الذي يبرز تحديات في إدارة النفايات بمختلف أنواعها، لما تشكله من عنصر أساسي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات وتعزيز فرص العمل، إضافة إلى الاستفادة من تقنيات إعادة التدوير واستعادة الطاقة، وفي إطار متابعة المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة (SDGs)، وضمن جهود الديوان في تقييم أداء الجهات الحكومية نفذ الديوان عددًا من المهام الرقابية في مختلف مناطق المملكة لقياس كفاءة وفعالية الجهات الحكومية في تحقيق مستهدفات الهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المسؤولين) من أهداف التنمية المستدامة (2030).

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان بأهمية التنسيق مع الجهات المختصة بالرقابة البيئية، إلى جانب عدد من التوصيات الأخرى تتضمن رفع كفاءة إجراءات الرقابة والرصد على الأنشطة الصناعية الخطرة وجودة عناصر الهواء.

وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (65%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

01

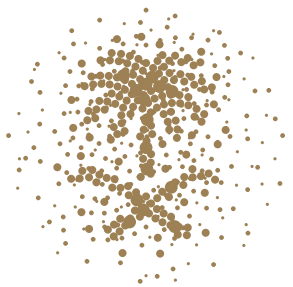
تعزيز كفاءة إدارة الموارد في سلاسل الإنتاج والاستهلاك رفع كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق ممارسات الإنتاج والاستهلاك المسؤولين، بما يعزز الالتزام بالمعايير البيئية ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

02

تحسين منظومة قياس المؤشرات البيئية تحديث آليات القياس والتقرير عن المؤشرات البيئية، بما يساهم في تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة وفق المستهدفات الوطنية.



الرقابة على
تنفيذ مشاريع التخصيص



استدامة الأداء وفعالية القرار

06

السياق

تشهد مشاريع التخصيص تسارعاً ملحوظاً في المملكة، لما لها من دور مباشر في رفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. وتهدف رقابة الديوان على تنفيذ مشاريع التخصيص إلى متابعة سلامة تنفيذ مشاريع التخصيص ورصد مستوى الفعالية في الإعداد والطرح، وآليات الحوكمة، وسلامة الإجراءات التعاقدية، ومدى الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. كما تتضمن أعمال الرقابة تحليل للمخاطر المرتبطة بمشاريع التخصيص، بما يساهم في رفع كفاءة الأعمال نحو تحقيق الجدوى الاقتصادية والتنموية المستهدفة.

النتائج الرئيسية

أظهرت نتائج المراجعة وجود عدد من الجوانب التي تستدعي تعزيز تنفيذ مشاريع التخصيص وفق البرامج الزمنية المحددة، وبناءً على ذلك أوصى الديوان بتحديث الجداول الزمنية لبعض المشاريع بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة، ووضع خطة زمنية محددة لإنهاء إجراءات تقييم ونقل الأصول في بعض مشاريع التخصيص وفق التنظيمات الصادرة بشأنها. كما أكد على ضرورة تسجيل كافة المبالغ المستحقة عهدة تحت التحصيل لدى الجهات المعنية وضمان تحصيلها بانتظام، وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع نتائج المراجعة وتم إغلاق (84%) منها، مع استمرار الديوان في المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

أبرز الحالات

أسفرت أعمال المراجعة خلال العام المالي عن مجموعة من الحالات الرئيسية يمكن تلخيصها في الآتي:

تحديث الجداول الزمنية

الحاجة إلى تحديث الجداول الزمنية المعتمدة لعدد من مشاريع التخصيص.

في 8 جهات من قطاعات (الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية، الإدارة العامة)

تقييم ونقل الأصول

الحاجة إلى استكمال تقييم ونقل أصول بعض الجهات الحكومية إلى الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع التخصيص.

في 4 جهات من قطاعي (الموارد الاقتصادية، التجهيزات الأساسية والنقل)

رفع كفاءة إجراءات الطرح والترسية

الحاجة إلى رفع كفاءة مراحل الإعداد والطرح والترسية في عدد من مشاريع التخصيص.

في 3 جهات من قطاعي (الخدمات البلدية، الإدارة العامة)

رفع كفاءة إجراءات المتابعة والتحصيل للمبالغ المستحقة

الحاجة إلى رفع كفاءة إجراءات المتابعة والتحصيل للمبالغ المستحقة لعدد من الجهات المستهدفة بالتخصيص.

في 7 جهات من قطاعات (الخدمات البلدية، الصحة والتنمية الاجتماعية، الموارد الاقتصادية)



6

عدد القطاعات



18

عدد المهام



84%

المغلق منها



134

عدد النتائج

استجابة وأثر

في ظل التوسع في مشاريع التخصيص والشراكة مع القطاع الخاص، تبرز أهمية التخطيط المبكر والتنسيق المسبق بين الجهات ذات العلاقة كعامل رئيس في رفع كفاءة التنفيذ وضمان وضوح الأدوار وتقليل التكاليف ومعالجة التحديات أثناء دورة المشروع. وفي هذا الإطار، نفذ الديوان عدداً من المهام الرقابية، وأسفرت أعمال الرقابة عن وجود فرص لتطوير آليات الحوكمة والإشراف في عدد من الجهات، بما يدعم تحقيق الكفاءة التشغيلية للمشاريع.

وبناءً على ما تم رصده، أوصى الديوان بتفعيل آليات التنسيق قبل البدء في تنفيذ مشاريع التخصيص، لضمان معالجة التحديات التي قد تطرأ خلال مراحل التنفيذ وخفض التكاليف التشغيلية.

وقد تجاوبت الجهات المشمولة بمراجعة الديوان مع توصيات الديوان وتم إغلاق (84%) من النتائج، مع استمرار المتابعة لضمان مواصلة التحسين ورفع الكفاءة والفعالية في الأداء.

مرئيات لتحسين مستمر

يواصل الديوان متابعة تنفيذ توصياته لضمان استدامة التحسينات وتعزيز الأداء، مع الأخذ بالاعتبار الآتي:

01

رفع كفاءة الإعداد والتنفيذ توحيد المنهجيات التنظيمية والفنية لضمان تنفيذ مشاريع التخصيص وفق أعلى معايير الكفاءة والحوكمة، وبما يعزز موثوقية التعاقد والشراكة مع القطاع الخاص.

02

تطوير منظومة المتابعة تعزيز آليات المتابعة وإدارة المخاطر، وتحسين مؤشرات الأداء التشغيلية والمالية لمشاريع التخصيص، بما يضمن استدامة وتعظيم الفوائد وتحقيق القيمة المضافة.

